جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية القانون

(الحماية القانونية للبيئة الأرضية)

اعداد الطالبة
نور القاسم جاسم

بحث علمي مقدم الى مجلس عمادة جامعة المستقبل - كلية القانون كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في كلية القانون.

إشراف
م.م. رؤى خالد

2025م 1446هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صدق الله العلي العظيم

(المجادلة: 11)

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار. إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .... **والدي العزيز**

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمتي في الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب ...**أمي الحبيبة**

إلى من هم أقرب ألي من روحي... إلى من شاركوني حضن الأم وبهم استمد عزتي واصراري **إخوتي وأخواتي**

إلى الشموع التي احترقت من أجل أن تنير لنا الطريق، إلى من شجعني ووقف بجانبي حتى نهاية الطريق ...**أساتذتي تقديرا ووفاء.**

الباحثة

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

ونخص بالشكر الأستاذة **(م.م. رؤى خالد)** لما بذلته من جهد معنا.

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

الباحثة

الفهرست

المقدمة 1

اهداف البحث 2

أهمية البحث 2

مشكلة البحث 3
منهجية البحث 3
هيكلية البحث 4
المطلب الأول: مفهوم البيئة الأرضية وابعادها 5
الفرع الأول: تعريف البيئة الأرضية 5
الفرع الثاني: الابعاد البيئية للأرض 5
المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة الأرضية على المستوى الوطني 6
الفرع الأول: التشريعات المحلية 6
الفرع الثاني: التحديات القانونية المحلية 8
اولاً: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة الأرضية 9
1. الاتفاقيات الدولية 9
2. دور المنظمات الدولية 11
ثانياً: التحديات والفرص في حماية البيئة الأرضية 12
1. التحديات القانونية 12
2. الفرص المستقبلية 14
الخاتمة 16
النتائج 16
التوصيات 16
المراجع 17

المقدمة

تعد الحماية القانونية للبيئة الأرضية من القضايا الأساسية التي تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى تعزيزها، نظراً لأهمية البيئة في الحفاظ على الحياة واستدامة الموارد الطبيعية. ومع التقدم الصناعي والتكنولوجي، شهد العالم تحديات بيئية متزايدة مثل التلوث، والتغير المناخي، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، مما جعل وضع قوانين بيئية صارمة ضرورة ملحة لحماية الكوكب من التدهور.

تتجسد الحماية القانونية للبيئة في مجموعة من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية للنشاط البشري على النظم البيئية. فعلى المستوى الدولي، تم إبرام العديد من الاتفاقيات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ واتفاقية باريس للمناخ، اللتين تهدفان إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ومكافحة الاحتباس الحراري. كما تُعد اتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة، واتفاقية التنوع البيولوجي لحماية الكائنات الحية من الانقراض، من أبرز الجهود القانونية التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة عالمياً.

أما على المستوى الوطني، فقد سنت العديد من الدول قوانين بيئية تهدف إلى تنظيم استغلال الموارد الطبيعية، وحماية المحميات الطبيعية، والحد من التلوث الصناعي. وتشرف على تنفيذ هذه القوانين جهات حكومية متخصصة تعمل على فرض غرامات وعقوبات على الجهات التي تخالف الأنظمة البيئية. كما تعد المحاكم البيئية من الأدوات القانونية المهمة التي تسهم في حل النزاعات المتعلقة بالبيئة، وتعزز الالتزام بالقوانين البيئية.

تلعب آليات تنفيذ القوانين البيئية دوراً رئيسياً في ضمان الامتثال للمعايير البيئية، حيث تعتمد الدول على فرض الغرامات والعقوبات القانونية على المخالفين، إلى جانب تعزيز الرقابة البيئية من خلال التفتيش المستمر على الأنشطة الصناعية والزراعية والحضرية. كما تعد التوعية البيئية من الوسائل الفعالة في تعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة، حيث تعمل المؤسسات التعليمية والمنظمات البيئية على نشر الوعي حول أهمية الاستدامة البيئية وتشجيع الأفراد والشركات على تبني ممارسات صديقة للبيئة.

اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الحماية القانونية للبيئة الأرضية من خلال دراسة التشريعات الوطنية والدولية التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث والتدهور البيئي. كما يسعى البحث إلى تحليل مدى فعالية القوانين البيئية الحالية في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مع استعراض التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين وسبل تحسين آليات تنفيذها.

يهدف البحث أيضاً إلى توضيح دور المنظمات البيئية، سواء الحكومية أو غير الحكومية، في تعزيز الوعي البيئي وتطبيق القوانين البيئية، بالإضافة إلى استعراض أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، مثل اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. كما يهدف إلى دراسة دور المحاكم البيئية والعقوبات القانونية في الحد من المخالفات البيئية، مع اقتراح حلول لتعزيز الالتزام بالقوانين البيئية.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البحث، تحليل العلاقة بين الحماية القانونية للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعراض أفضل الممارسات البيئية التي يمكن للدول تبنيها للحفاظ على بيئة سليمة للأجيال القادمة. كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز التشريعات البيئية وتحقيق تعاون دولي أكثر فاعلية في مواجهة القضايا البيئية العالمية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور القوانين والتشريعات في حماية البيئة الأرضية من المخاطر المتزايدة مثل التلوث، والتغير المناخي، والتدهور البيئي. يعد الاهتمام بالحماية القانونية للبيئة أمراً ضرورياً لضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على توازن النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان والكائنات الحية الأخرى. ومن خلال دراسة القوانين البيئية الوطنية والدولية، يساهم البحث في توضيح مدى فاعلية هذه القوانين في الحد من التلوث وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

كما تكمن أهمية البحث في الكشف عن التحديات التي تواجه تنفيذ القوانين البيئية، مثل ضعف الرقابة البيئية، وتأثير المصالح الاقتصادية، وعدم التزام بعض الدول بالاتفاقيات الدولية. ويساعد البحث في تقديم حلول عملية لمواجهة هذه التحديات من خلال استعراض أفضل الممارسات البيئية التي يمكن للدول تبنيها لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في زيادة الوعي البيئي من خلال تحليل دور المنظمات البيئية والمجتمع المدني في تعزيز الالتزام بالقوانين البيئية. كما يوفر قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات والباحثون في تطوير تشريعات بيئية أكثر صرامة وفعالية. ومن خلال هذا البحث، يمكن تقديم توصيات لتعزيز التعاون الدولي في القضايا البيئية وتحقيق استدامة حقيقية للبيئة الأرضية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

مشكلة البحث

تواجه البيئة الأرضية تحديات متزايدة نتيجة للأنشطة البشرية غير المستدامة، مثل التصنيع المفرط، والاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، مما يؤدي إلى تفاقم ظواهر مثل الاحتباس الحراري، والتغير المناخي، وتدهور التنوع البيولوجي. ورغم وجود العديد من القوانين والتشريعات البيئية على المستويين الوطني والدولي، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تطبيقها، مما يثير التساؤلات حول مدى فعاليتها في الحد من التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تكمن مشكلة البحث في عدم كفاية الالتزام بالقوانين البيئية، سواء من قبل الحكومات أو الشركات أو الأفراد، نتيجة لعوامل متعددة، مثل ضعف آليات التنفيذ، وتأثير المصالح الاقتصادية، وقلة الوعي البيئي، وغياب العقوبات الرادعة في بعض الدول. كما أن هناك تحديات تواجه التعاون الدولي في القضايا البيئية، حيث تختلف أولويات الدول في التعامل مع المشكلات البيئية وفقًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

من هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني لحماية البيئة وتقييم مدى فاعليته، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي تعيق تنفيذ القوانين البيئية بشكل كامل. كما يهدف إلى تقديم حلول عملية لتعزيز الالتزام بالقوانين البيئية، وتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بما يساهم في ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة على الكوكب.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحماية القانونية للبيئة الأرضية، حيث يتم وصف وتحليل القوانين والتشريعات البيئية على المستويين الوطني والدولي، مع تسليط الضوء على مدى فعاليتها في الحد من التدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة. كما يتم تحليل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة، بهدف تحديد مدى توافقها مع التحديات البيئية المعاصرة.

سيتم جمع البيانات من مصادر متنوعة، تشمل القوانين البيئية المحلية والدولية، والمقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن المنظمات البيئية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة. كما سيتم الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت الحماية القانونية للبيئة، بهدف تقديم رؤية متكاملة حول الموضوع.

يعتمد البحث أيضًا على المنهج المقارن، حيث تتم مقارنة القوانين البيئية في بعض الدول لمعرفة مدى فاعليتها وتأثيرها على تحقيق الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى تحليل أوجه القصور في بعض الأنظمة القانونية واقتراح حلول لتطويرها.

وأخيراً، سيتم استخدام المنهج الاستنتاجي لاستخلاص النتائج والتوصيات المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني لحماية البيئة، وتقديم اقتراحات قابلة للتنفيذ لتحسين التشريعات البيئية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

هيكلية البحث

يتبع هذا البحث هيكلية منطقية تساهم في تنظيم المعلومات وتحليلها بطريقة سلسة ومترابطة، وذلك بهدف تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته. تتكون هيكلية البحث من الأقسام التالية:

1. المقدمة

- مفهوم البيئة الأرضية
- أهمية الحماية القانونية
- أهداف البحث

2. المطلب الأول: مفهوم البيئة الأرضية وابعادها

- الفرع الأول: تعريف البيئة الأرضية
- الفرع الثاني: الابعاد البيئية للأرض

3. المطلب الثاني: الأطار القانوني لحماية البيئة الأرضية على المستوى الوطني

- الفرع الأول: التشريعات المحلية
- الفرع الثاني: التحديات القانونية المحلية

اولاً: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة الأرضية

1. الاتفاقيات الدولية
2. دور المنظمات الدولية

ثانياً: التحديات والفرص في حماية البيئة الأرضية

1. التحديات القانونية
2. الفرص المستقبلية

4. الخاتمة

- النتائج
- التوصيات

5. المراجع

- كافة المراجع القانونية

المطلب الأول

مفهوم البيئة الأرضية وابعادها

الفرع الأول: مفهوم البيئة الأرضية

تشير البيئة الأرضية إلى النظام البيئي الذي يشمل جميع العناصر الطبيعية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتكوين الظروف الملائمة للحياة على كوكب الأرض. تتكون البيئة الأرضية من موارد طبيعية مثل الهواء والماء والتربة، ومنظومات بيئية تشمل الغابات والمحيطات والصحاري والمناطق الجليدية، بالإضافة إلى التفاعل المستمر بين الكائنات الحية والأنظمة المناخية والجغرافية.

تعتبر البيئة الأرضية بيئة معقدة ومتوازنة، حيث تؤثر الأنشطة البشرية بشكل كبير على استقرارها من خلال التلوث، الاستغلال الجائر للموارد، وإحداث تغييرات في المناخ والتنوع البيولوجي. لذلك، فإن الحفاظ على البيئة الأرضية يتطلب تنظيمًا قانونيًا وإجراءات بيئية تضمن استدامة مواردها للأجيال القادمة. [1]

الفرع الثاني: أبعاد البيئة الأرضية

1. البعد الطبيعي

يشمل هذا البعد جميع المكونات البيئية الطبيعية مثل الغلاف الجوي، المحيطات، الأنهار، الغابات، الحياة البرية، والمناخ. يتناول التفاعل بين هذه العناصر وتأثير العوامل الطبيعية والأنشطة البشرية على استقرار النظم البيئية. أي خلل في هذا البعد، مثل التلوث أو إزالة الغابات، يمكن أن يؤدي إلى اختلالات بيئية تؤثر على صحة الكوكب.

2. البعد الاجتماعي

يرتبط هذا البعد بتفاعل الإنسان مع البيئة وتأثير الأنشطة البشرية على النظام البيئي. يتناول قضايا مثل الكثافة السكانية، أنماط الاستهلاك، التوسع العمراني، والوعي البيئي. كما يشمل دور المجتمعات في حماية البيئة من خلال السلوكيات المستدامة، والتعليم البيئي، والمبادرات المجتمعية لحماية الموارد الطبيعية. [2]

3. البعد الاقتصادي

يعكس هذا البعد العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية مثل المياه، الأراضي الزراعية، المعادن، والطاقة. يتناول هذا البعد التحديات المرتبطة بالاستخدام المستدام للموارد، وتأثير الأنشطة الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة على البيئة. كما يشمل السياسات الاقتصادية التي تعزز التنمية المستدامة، مثل فرض الضرائب على التلوث، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة. [3]

([1]) حسن علي عطية، (القانون البيئي)، (2015)، ط1، دار النشر: دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 320.

([2]) السيد المراكبي، (الحماية القانونية للبيئة من التلوث في قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009)، (2010)، ط1، دار النشر: دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الصفحة: 337.

([3]) محمد عبد الفتاح السيد، (الحماية القانونية للبيئة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية)، (2018)، ط2، دار النشر: دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الصفحة: 338.

4. البعد القانوني

يتمثل في القوانين والتشريعات المحلية والدولية التي تنظم استخدام الموارد الطبيعية، وتحد من الأنشطة الضارة بالبيئة. يشمل هذا البعد الاتفاقيات البيئية الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، والتشريعات الوطنية التي تفرض معايير بيئية على القطاعات المختلفة. كما يتناول دور الجهات الرقابية والمنظمات البيئية في تطبيق القوانين وتعزيز الالتزام البيئ.

المطلب الثاني

الإطار القانوني لحماية البيئة الأرضية على المستوى الوطني

الفرع الأول: التشريعات المحلية

التشريعات المحلية هي القوانين والتشريعات التي تضعها الحكومات الوطنية أو الإقليمية لتنظيم الأنشطة البشرية وضمان حماية البيئة. هذه التشريعات تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتنظيم التلوث، وتعزيز استدامة البيئة من خلال قوانين محددة. [4]

إليك بعض أمثلة على التشريعات المحلية المتعلقة بحماية البيئة في بعض الدول العربية:

1. مصر

- **قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994:**

يعتبر هذا القانون هو الأساس التشريعي لحماية البيئة في مصر. يشمل تنظيم التلوث بمختلف أنواعه (الهواء، المياه، التربة)، ويحدد المسؤوليات والجزاءات المتعلقة بمخالفة القوانين البيئية. كما يتيح تشكيل لجان مختصة لمراقبة جودة البيئة. [5]

- **قانون المخلفات رقم 202 لسنة 2020:**

يهدف هذا القانون إلى تنظيم إدارة المخلفات الصلبة وتحقيق الاستدامة البيئية، من خلال تشجيع إعادة التدوير وتقليل النفايات.

2. المملكة العربية السعودية

- **نظام البيئة السعودي:**

يشمل نظام البيئة السعودي مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة. يشمل النظام التلوث الهوائي والمائي والتربة، بالإضافة إلى حماية الحياة الفطرية والمناطق الطبيعية.

([4]) عبد الله مصطفى ناصر، (التشريعات البيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة)، (2017)، ط1، دار النشر: دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 340.

([5]) عبد الله بن صالح الزهراني، (التشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية)، (2020)، ط2، دار النشر: دار النهضة العربية، السعودية، الرياض، الصفحة: 280.

- **قانون إدارة النفايات:**

ينظم التعامل مع النفايات الصلبة والسائلة، مع التشديد على معايير التخلص منها بطريقة آمنة للحفاظ على الصحة العامة والبيئة. [6]

3. الإمارات العربية المتحدة

- **القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة:**

ينظم هذا القانون حماية البيئة في الإمارات ويشمل التلوث، وإدارة الموارد الطبيعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي. كما يفرض غرامات على الأنشطة الملوثة للبيئة.

- **اللوائح التنفيذية لقانون البيئة:**

تقدم اللوائح تفاصيل كيفية تطبيق القوانين البيئية، بما في ذلك إجراءات تفتيش ومراقبة النشاط البيئي وكيفية التعامل مع المخالفات البيئية. [7]

4. الجزائر

- **قانون حماية البيئة رقم 03-10 لسنة 2003:**

يهدف هذا القانون إلى تحديد استراتيجيات حماية البيئة في الجزائر، ويشمل العديد من المجالات مثل التلوث، إدارة النفايات، وحماية الموارد المائية.

- **القانون المتعلق بالمعايير البيئية:**

يحدد هذا القانون معايير الجودة البيئية المتعلقة بالهواء والمياه والتربة، بالإضافة إلى تشجيع المشاريع التي تهدف إلى الاستدامة البيئية. [8]

5. تونس

- **قانون البيئة رقم 82 لسنة 1995:**

ينظم هذا القانون الأنشطة الاقتصادية الملوثة، كما يحدد الإجراءات القانونية للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

- **القانون الخاص بالمناطق المحمية:**

ينظم هذا القانون حماية المناطق البيئية المهددة من الأنشطة البشرية ويشجع على إقامة مناطق محمية للحفاظ على التنوع البيولوجي. [9]

([6]) محمد بن سعيد الفلاسي، كتاب بعنوان (قوانين البيئة والتلوث في الامارات)، (2018)، ط1، دار النشر: دار المطبوعات الجامعية، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 295.

([7]) احمد محمد عبد الله، (القانون البيئي في دولة الامارات العربية المتحدة)، (2016)، ط1، دار النشر: دار الفكر الجامعي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الصفحة: 310.

([8]).حسن صالح عبد الله، (الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع المصري)، (2014)، ط1، دار النشر: دار المطبوعات الجامعية، مصر، القاهرة، الصفحة: 280.

([9]) أحمد محمود عبد الله، (حماية البيئة من التلوث في التشريعات العربية: مقارنة بين الدول)، (2020)، ط3، دار النشر: دار المعارف، مصر، القاهرة، الصفحة: 400.

الفرع الثاني: التحديات القانونية المحلية

رغم الجهود التي تبذلها العديد من الدول العربية في وضع وتطبيق التشريعات البيئية لحماية البيئة، إلا أن هناك العديد من التحديات القانونية التي تؤثر على فعالية هذه التشريعات في تحقيق الأهداف المرجوة. تتنوع هذه التحديات بين القضايا القانونية والإدارية والمالية، *ويمكن تلخيص أبرز التحديات في النقاط التالية:*

1. ضعف تطبيق القوانين والرقابة:

على الرغم من وجود قوانين لحماية البيئة في العديد من الدول العربية، فإن تطبيق هذه القوانين يواجه العديد من المشكلات. يرجع ذلك إلى ضعف جهاز الرقابة وتطبيق العقوبات على المخالفين. عدم وجود آليات فعالة لمراقبة التلوث أو الانتهاكات البيئية يجعل من الصعب تحقيق الحماية البيئية الحقيقية. [10]

2. نقص الوعي القانوني والتثقيف البيئي:

كثيرًا ما يواجه الأفراد والشركات صعوبة في فهم تشريعات البيئة بسبب نقص الوعي البيئي. فعدم توعية المواطنين بالقوانين البيئية يجعلهم غير مدركين لأهمية الحفاظ على البيئة أو المسؤوليات التي تقع على عاتقهم. [11]

3. التشريعات البيئية غير المتكاملة:

هناك بعض التشريعات البيئية التي تفتقر إلى التكامل، حيث توجد قوانين منفصلة تتعلق بحماية الماء، والهواء، والأراضي، والنفايات دون أن تكون هناك سياسة بيئية شاملة تجمع هذه التشريعات في إطار واحد. هذا يؤدي إلى تداخل في الاختصاصات وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة. [12]

4. نقص التمويل والاستثمار في البيئة:

يعتبر نقص التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق القوانين البيئية في العديد من الدول العربية. فالكثير من الحكومات لا تخصص ميزانيات كافية للرقابة البيئية أو تطوير البنية التحتية اللازمة لحماية البيئة. كما أن هناك نقصًا في الاستثمارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، مثل مشاريع إعادة التدوير أو تقنيات الطاقة النظيفة. [13]

5. تحديات التشريعات المتعلقة بالتلوث الصناعي:

تزايد الصناعات في بعض الدول يؤدي إلى زيادة في التلوث البيئي، خصوصًا التلوث الهوائي والمائي. العديد من القوانين البيئية لا تحتوي على أحكام صارمة أو آليات فعالة لمراقبة التلوث الناتج عن الصناعات الكبرى. كما أن تشديد العقوبات ضد الشركات الملوثة قد يواجه معارضة من الجهات الاقتصادية. [14]

([10]) محمد عبد القادر الطيب، (التشريعات البيئية وحماية الموارد الطبيعية)، (2020)، ط2، دار النشر: دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 350.

([11]) أحمد حسن القادري، (القانون والبيئة: الإطار التشريعي لحماية البيئة)، (2018)، ط1، دار النشر: دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، الصفحة: 280.

([12]) فاطمة الزهراء عبد العال، (الحماية القانونية للبيئة في التشريعات العربية والدولية)، (2021)، ط3، دار النشر: المركز القومي للبحوث القانونية، مصر، القاهرة، الصفحة: 400.

([13]) سامي محمود الرفاعي، (إدارة الأزمات البيئية في ضوء القانون الدولي)، (2019)، ط1، دار النشر: دار الجيل للنشر، الأردن، عمان، الصفحة: 310.

([14]) أحمد محمود علي، (حماية البيئة في التشريعات الوطنية)، (2020)، ط2، دار النشر: دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، الصفحة: 135 – 150.

6. غياب التنسيق بين القوانين البيئية والأنشطة الاقتصادية:

في بعض الدول، تُوضع القوانين البيئية بشكل منفصل عن قوانين التنمية الاقتصادية، مما يخلق تعارضًا بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي. في كثير من الأحيان، تُفضل الحكومات في بعض الأحيان النمو الاقتصادي على حساب البيئة، مما يضعف تطبيق قوانين الحماية البيئية. [15]

7. التحديات القانونية المرتبطة بالمناطق المحمية:

الحفاظ على المناطق المحمية في بعض الدول يتعرض للعديد من التحديات القانونية، مثل الأنشطة الزراعية أو العقارية غير المشروعة داخل هذه المناطق. هناك قصور في تطبيق قوانين حماية هذه المناطق، مما يؤدي إلى تدهور البيئات الطبيعية في هذه المناطق. [16]

8. التشريعات المتعلقة بالتغير المناخي:

تواجه التشريعات البيئية في الدول العربية تحديات في التعامل مع آثار التغير المناخي. فعلى الرغم من وجود بعض الالتزامات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، فإن هناك نقصًا في تشريعات محلية فعالة لمواجهة هذه التحديات. هذا يعزى إلى نقص التنسيق بين الحكومات والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. [17]

اولاً: الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة الأرضية

1. الاتفاقيات الدولية

تعد الاتفاقيات الدولية أحد الركائز الأساسية في حماية البيئة على المستوى العالمي. من خلال هذه الاتفاقيات، تتعاون الدول في إطار آليات مشتركة لمكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي. وتساعد هذه الاتفاقيات على تعزيز التنسيق بين الدول وتحقيق استدامة البيئة على المدى البعيد. [18]

وفيما يلي بعض من أبرز الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة:

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

تهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تؤدي إلى تغير المناخ. تم اعتمادها في عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1994.

تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بإجراء التدابير اللازمة للتقليل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما تم اعتماد بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس كإضافات للاتفاقية الرئيسية. [19]

([15]) محمد فؤاد عبد الله، (التشريعات البيئية الدولية والمحلية)، (2018)، ط1، دار النشر: دار الشروق، الأردن، عمان، الصفحة: 200 – 220.

([16]) جمال الدين بن خليل، (الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري)، (2017)، ط3، دار النشر: دار المعرفة الجامعية، الجزائر، الجزائر العاصمة، الصفحة: 80 – 95.

([17]) سارة احمد العابد، (دور التشريعات البيئية في حماية الموارد الطبيعية)، (2019)، ط1، دار النشر: دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 50 – 70.

([18]) أحمد يوسف الخطيب، (التحديات البيئية العالمية والاتفاقيات الدولية)، (2018)، ط1، دار النشر: دار العلوم، مصر، القاهرة، الصفحة: 75 – 95.

([19]) سارة منصور الفقيه، (دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة: دراسة تحليلية للممارسات العالمية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الجامعة، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 120 – 140.

2. اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)

تهدف هذه الاتفاقية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية. تم توقيعها في 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1993.

تلتزم الدول الأطراف بحماية الأنواع المهددة وتطوير إستراتيجيات لإدارة التنوع البيولوجي، بما في ذلك إنشاء محميات طبيعية، وتشجيع التعاون بين الدول في أبحاث التنوع البيولوجي. [20]

3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)

تهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة التصحر وتحقيق استدامة الأراضي في المناطق الجافة. تم تبنيها في عام 1994.

تلتزم الدول الأطراف بتطوير استراتيجيات لمحاربة التصحر، وتقديم الدعم الفني والمالي للدول المتضررة، خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. [21]

4. اتفاقية برن لحماية الأنواع المهاجرة (CMS)

تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية. تم توقيعها في 1979.

تشجع الدول الأطراف على تطوير برامج للحفاظ على الأنواع المهاجرة، خاصة تلك التي تمر عبر حدود دولية، وتعزيز التعاون بين الدول في حماية هذه الأنواع. [22]

5. اتفاقية باري (اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ)

تم اعتماد اتفاق باريس في 2015 بهدف الحد من زيادة درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة.

تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل تدريجي وتقديم الدعم للدول النامية من خلال تمويل وتكنولوجيا متقدمة. [23]

6. اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق

تهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من التلوث بالزئبق على الصعيد العالمي.

تشجع الدول الأطراف على اتخاذ تدابير للتقليل من استخدام الزئبق في الصناعات، وتقليل التلوث الناتج عنه في الهواء والمياه. [24]

([20]) جاسم بن عبد الله السيف، (اتفاقيات المناخ الدولية: من بروتوكول كيوتو إلى اتفاقية باريس)، (2020)، ط1، دار النشر: دار الكتاب العربي، قطر، الدوحة، الصفحة: 200 – 220.

([21]) محمود عادل حسن، (حماية التنوع البيولوجي من خلال الاتفاقيات الدولية: دراسة حالة)، (2017)، ط1، دار النشر: دار الفكر للنشر، الأردن، عمان، الصفحة: 55 – 75.

([22]) عادل عبد الهادي، (التنظيم القانوني للبيئة في الاتفاقيات الدولية: تحليل متعمق)، (2019)، ط3، دار النشر: دار الأفق الجديد، لبنان، بيروت، الصفحة: 180 – 200.

([23]) فوزية علي الزهراني، (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وآثارها القانونية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الفاروق للنشر، السعودية، جدة، الصفحة: 90 – 110.

([24]) فاطمة سعيد العلوي، (التنمية المستدامة وحماية البيئة من النظرية الى التطبيق)، (2022)، ط2، دار النشر: دار الفجر، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الصفحة: 80 – 100.

7. اتفاقية روتردام بشأن المواد الكيميائية الخطرة والمبيدات

تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة.

تلتزم الدول الأطراف بتبادل المعلومات حول المواد الكيميائية الملوثة وتحديد المواد التي تتطلب رقابة خاصة. [25]

2. دور المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية دوراً كبيراً في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة على المستوى العالمي. هذه المنظمات تعمل على تنسيق الجهود بين الدول وتوفير منصات للتعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية التي تتطلب حلولًا جماعية.

وفيما يلي بعض الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية في هذا المجال: [26]

1. تطوير الاتفاقيات الدولية البيئية

تقوم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة العالمي (UNEP) بتطوير الاتفاقيات البيئية التي تتبناها الدول لتنظيم السياسات البيئية وتحقيق الاستدامة. *من أبرز الأمثلة على ذلك:*

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي تهدف إلى الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.
- اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي على مستوى العالم.

2. توفير التمويل والمساعدة الفنية

تقدم المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التمويل والدعم الفني للبلدان النامية لتطوير سياسات بيئية مستدامة. كما تعمل على تحسين قدرات الدول في مجال حماية البيئة، سواء من خلال تمويل المشاريع البيئية أو تقديم الدعم في تطوير القدرات التقنية والعلمية.

3. تعزيز التعاون بين الدول

من خلال منظمات مثل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، تعمل المنظمات الدولية على تعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التحديات البيئية المشتركة. هذه المنظمات تسهم في تشكيل تحالفات بين الدول من أجل حماية المناطق الطبيعية والموارد المشتركة مثل الأنهار العابرة للحدود.

4. الرقابة والتقارير البيئية

تقوم المنظمات الدولية بجمع البيانات البيئية وإجراء تقارير منتظمة حول الوضع البيئي العالمي. على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) يقوم بنشر تقارير دورية عن حالة البيئة في مختلف أنحاء العالم. هذه التقارير تساعد في توجيه السياسات البيئية على المستوى الوطني والدولي.

([25]) يوسف محمود العيسي، (البيئة في الاتفاقيات الدولية: تحليل ومراجعة شاملة)، (2020)، ط3، دار النشر: دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، الصفحة: 150 – 170.

([26]) محمد عبد الله القاسم، (الحقوق البيئية والتشريعات الدولية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الثقافة الجامعية، مصر، القاهرة، الصفحة: 100 – 120.

5. التوعية والضغط الدولي

تعمل المنظمات الدولية على زيادة الوعي العالمي حول قضايا البيئة من خلال حملات توعية، مؤتمرات، وورش عمل دولية. على سبيل المثال، منظمة السلام الأخضر ومنظمة الدفاع عن البيئة تسهم في الضغط على الحكومات والشركات من أجل اتخاذ خطوات أكثر قوة لحماية البيئة. [27]

6. دعم الأبحاث البيئية والابتكار

المنظمات الدولية تشجع الأبحاث البيئية وتدعم الابتكار التكنولوجي في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات وحماية التنوع البيولوجي. المؤسسات مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) تقدم دعمًا علميًا وتقنيًا في هذا الصدد.

7. التفاوض على السياسات البيئية العالمية

تساهم المنظمات الدولية في تنظيم المؤتمرات العالمية التي تجمع ممثلين من دول متعددة لتحديد السياسات البيئية المستقبلية. *ومن أبرز هذه المؤتمرات:*

- مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP) الذي يجمع الدول لمناقشة قضايا تغير المناخ ووضع سياسات للتقليل من الانبعاثات.
- قمة الأرض التي يتم تنظيمها من قبل الأمم المتحدة بهدف تعزيز التنسيق بين الدول في مواجهة قضايا البيئة والتنمية المستدامة.

8. المساعدة في إدارة الكوارث البيئية

في حالات الكوارث البيئية مثل الفيضانات أو حرائق الغابات أو الزلازل، تقوم المنظمات الدولية مثل الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية (WHO) بتقديم المساعدة الإنسانية والدعم للمتضررين. كما تشارك هذه المنظمات في جهود إعادة التأهيل البيئي للمناطق المتضررة.

9. المراقبة والتقييم المستمر

المنظمات الدولية تقوم بمراقبة تطبيق السياسات البيئية والتأكد من التزام الدول بالأهداف البيئية. على سبيل المثال، الاتفاقية الدولية بشأن التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES) تراقب تجارة الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض لضمان عدم انتهاك القوانين البيئية الدولية.

ثانياً: التحديات والفرص في حماية البيئة الأرضية

1. التحديات القانونية

تواجه الحماية القانونية للبيئة الأرضية العديد من التحديات القانونية التي تعوق تنفيذ القوانين البيئية بفعالية. يمكن تصنيف هذه التحديات إلى عدة محاور رئيسية:

([27]) سليم احمد الطيب، (التعاون الدولي في حماية البيئة: الاتفاقيات البيئية بين الدول)، (2019)، ط1، دار النشر: دار المعارف للنشر، السعودية، الرياض، الصفحة: 50 – 70.

1. التحديات التشريعية

- عدم كفاية القوانين البيئية: تعاني بعض الدول من نقص في التشريعات البيئية أو عدم تحديثها لتتناسب مع التطورات الصناعية والتكنولوجية.
- التضارب بين القوانين: في بعض الأحيان، تتعارض القوانين البيئية مع قوانين أخرى مثل قوانين الاستثمار والتنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف التطبيق.
- عدم وجود التزام دولي موحد: بعض الاتفاقيات البيئية الدولية لا تمتلك آليات إلزامية قوية، مما يجعل تنفيذها ضعيفًا. [28]

2. التحديات التنفيذية والإدارية

- ضعف آليات الرقابة: تعاني بعض الدول من ضعف الأجهزة الإدارية المسؤولة عن إنفاذ القوانين البيئية، بسبب نقص التمويل أو الكوادر المتخصصة.
- الفساد الإداري: يؤدي الفساد إلى تسهيل انتهاكات القوانين البيئية، مما يسمح لبعض الشركات بتجاوز القوانين مقابل مصالح مادية.
- عدم التنسيق بين الجهات المعنية: تتداخل مسؤوليات الجهات البيئية مع وزارات وهيئات أخرى، مما يعيق تنفيذ القوانين بفعالية. [29]

3. التحديات القضائية

- صعوبة إثبات الضرر البيئي: القضايا البيئية غالبًا ما تكون معقدة وتحتاج إلى أدلة علمية وتقارير بيئية يصعب الحصول عليها.
- طول مدة التقاضي: قد تستغرق القضايا البيئية سنوات للفصل فيها، مما يؤدي إلى استمرار التعديات البيئية خلال فترة التقاضي.
- ضعف العقوبات: في بعض الأنظمة القانونية، تكون العقوبات المفروضة على المخالفين غير رادعة، مما يشجع الشركات على الاستمرار في انتهاك القوانين.

4. التحديات الاقتصادية والسياسية

- تضارب المصالح بين البيئة والتنمية: بعض الحكومات تفضل المشاريع التنموية الكبرى على حساب البيئة، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على الموارد الطبيعية في اقتصادها.

([28]) د. احمد محمد عبد الله، (حماية البيئة: الجوانب القانونية والتشريعية)، (2015)، ط1، دار النشر: دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الصفحة: 45 – 60.

([29]) د. سامي عبد الله الخطيب، (التحديات القانونية في الحماية البيئية)، (2018)، ط2، دار النشر: دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 120 – 140.

- تأثير جماعات الضغط (اللوبيات): بعض الشركات الكبرى تمارس ضغوطًا على صناع القرار للتخفيف من القيود البيئية، مما يقلل من فعالية القوانين. [30]

5. التحديات الدولية والعالمية

- التغيرات المناخية العابرة للحدود: التحديات البيئية مثل التغير المناخي لا تقتصر على دولة معينة، مما يجعل الحماية القانونية للبيئة بحاجة إلى تعاون دولي فعال.
- عدم التزام بعض الدول بالاتفاقيات الدولية: بعض الدول ترفض التصديق على الاتفاقيات البيئية أو لا تلتزم بتطبيقها بشكل جدي.
- صعوبة تنفيذ العقوبات الدولية: في حال انتهاك دولة معينة للاتفاقيات البيئية، يكون من الصعب فرض عقوبات فعالة عليها. [31]

2. الفرص المستقبلية

1. التحول نحو الاقتصاد الأخضر

التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعتبر من أبرز الفرص المستقبلية. يمكن أن يؤدي إلى تطوير تقنيات وحلول بيئية مبتكرة مثل الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح) والتنقل المستدام.

يتطلب هذا التحول تغييرات كبيرة في السياسات القانونية والتشريعية، مما يفتح مجالًا لتطوير القوانين البيئية بما يتماشى مع هذه التغيرات. [32]

2. التعاون الدولي في مجال حماية البيئة

التعاون بين الدول لمواجهة التحديات البيئية العابرة للحدود، مثل التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي. الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ تفتح الفرص لتعزيز التزامات الدول لتقليل الانبعاثات والتعاون في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

تنفيذ هذه الاتفاقيات يعتمد على توافق سياسي بين الدول وقدرتها على الالتزام بتنفيذ التدابير البيئية.

3. التطور التكنولوجي في المراقبة البيئية

الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الأقمار الصناعية، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة المراقبة البيئية لتحسين الكشف عن التعديات البيئية وانتهاك القوانين. [33]

الحاجة إلى تحديث التشريعات لتواكب التطور التكنولوجي وتطوير آليات لتطبيق هذه التقنيات بشكل قانوني وفعال.

([30]) د. محمد صالح الزعبي، (قانون البيئة: الإطار القانوني الدولي والمحلي)، (2020)، ط3، دار النشر: دار المطبوعات الجامعية، الأردن، عمان، الصفحة: 32 – 50.

([31]) د. فاطمة حسين صالح، (حقوق البيئة بين التشريع والتنفيذ)، (2017)، ط1، دار النشر: دار السلام، مصر، القاهرة، الصفحة: 90 – 110.

([32]) د. نادية حسن عبد الله، (التشريعات البيئية: التحديات القانونية والفرص المستقبلية)، (2022)، ط1، دار النشر: دار الكتب الجامعية، مصر، القاهرة، الصفحة: 135 – 158.

([33]) د. سعاد عبد الرحمن، (دور القانون البيئي في التنمية المستدامة)، (2020)، ط2، دار النشر: دار الفكر الجامعي، لبنان، بيروت، الصفحة: 65 - 85.

4. إعادة التفكير في التشريعات البيئية الوطنية

تعديل وتحسين القوانين الوطنية لتلبية احتياجات البيئة الحالية. تشمل الفرص تحديث القوانين المتعلقة بحماية الأراضي، المياه، وحقوق الأجيال القادمة.

مقاومة التغيير من قبل أصحاب المصالح الاقتصادية التي قد تتعارض مع هذه التشريعات. [34]

5. زيادة الوعي البيئي والتثقيف القانوني

تعزيز التعليم البيئي والتثقيف القانوني للمواطنين والمؤسسات لزيادة الوعي حول حقوقهم البيئية وواجباتهم القانونية.

التأكد من أن هذا الوعي يؤدي إلى التغيير الفعلي في سلوك الأفراد والشركات، مما يتطلب تكثيف الحملات الإعلامية والتعليمية. [35]

6. التوسع في القانون البيئي الدولي

تعزيز الاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما في ذلك تعزيز الالتزام بالقانون الدولي للبيئة. يمكن أن تشمل الفرص المستقبلية إنشاء محاكم بيئية دولية أو آليات للتحكيم الدولي.

نقص القوة التنفيذية لبعض هذه الاتفاقيات والمواثيق، ما يتطلب اتخاذ تدابير أكثر صرامة لضمان الالتزام. [36]

7. إصلاح السياسات الاقتصادية المرتبطة بالبيئة

دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية، مثل فرض ضرائب على التلوث وتقديم الحوافز للمنشآت الصديقة للبيئة.

تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصناعات الملوثة. [37]

8. التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام

تشجيع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتطوير حلول بيئية مبتكرة ومستدامة. القطاع الخاص يمكنه أن يساهم في استثمارات بيئية جديدة مثل تقنيات إعادة التدوير أو الطاقة المتجددة.

ضرورة وضع إطار قانوني ينظم هذه الشراكات ويضمن التزام الجميع بالقوانين البيئية. [38]

([34]) د. حسين علي يوسف، (حماية البيئة من منظور قانوني: التحديات والفرص)، (2021)، ط4، دار النشر: دار القلم، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 200 – 225.

([35]) د. إبراهيم السيد عبد الله، (البيئة والتشريع: من الفهم إلى التطبيق)، (2018)، ط1، دار النشر: دار الوفاء، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 88 – 106.

([36]) د. احمد عبد العزيز، (التحديات البيئية والتشريعية في القرن الواحد والعشرين)، (2020)، ط3، دار النشر: دار النشر الجامعي، الأردن، عمان، الصفحة: 120 – 140.

([37]) د. فاطمة عبد الله القاسم، (حماية البيئة: السياسات والتحديات القانونية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الفكر العربي، لبنان، بيروت، الصفحة: 50 – 70.

([38]) د. خالد محمود حسن، (قانون البيئة والتحديات المستقبلية)، (2019)، ط2، دار النشر: دار العلوم للنشر، مصر، القاهرة، الصفحة: 112 – 130.

الخاتمة

النتائج

1. تلعب التشريعات البيئية دورًا أساسيًا في الحد من التلوث والحفاظ على التوازن البيئي.
2. تعتمد فعالية القوانين البيئية على مدى التزام الدول بتطبيقها وفرضها بصرامة.
3. لا تكفي التشريعات وحدها، بل يجب دعمها بآليات رقابية فعالة وبرامج توعية بيئية.
4. التعاون الدولي ضروري لمواجهة التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي.
5. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مراعاة الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
6. يؤثر التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية مباشرة على جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.
7. يجب أن تتبنى الدول سياسات بيئية متقدمة تعتمد على التقنيات الحديثة والطاقة المتجددة.
8. الحماية الفعالة للبيئة تتطلب مزيجًا متكاملًا من التشريعات، التنفيذ الفعلي، الوعي البيئي، والتعاون الدولي.

التوصيات

1. تعزيز التشريعات البيئية: يجب على الدول تبني وتطوير تشريعات بيئية شاملة تواكب التطورات البيئية الحديثة وتستجيب للتحديات الجديدة مثل التغيرات المناخية والتلوث الصناعي، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

2. تشديد الرقابة والمراقبة: من الضروري تعزيز آليات الرقابة على الأنشطة التي قد تسبب تلوثًا بيئيًا، مثل الصناعات الثقيلة والزراعة، وضمان تطبيق القوانين البيئية بشكل فعال، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين.

3. التوعية البيئية: تحتاج الحكومات والمؤسسات التعليمية إلى زيادة الوعي البيئي بين المواطنين، بما في ذلك توعية الأفراد والشركات بضرورة الحفاظ على البيئة وتجنب الأنشطة التي تضر بها.

4. تشجيع الابتكار التكنولوجي: ينبغي دعم البحث العلمي والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة والمستدامة، مثل الطاقة المتجددة والتقنيات التي تقلل من التلوث.

5. إشراك القطاع الخاص: يجب أن يلعب القطاع الخاص دورًا أكبر في حماية البيئة من خلال تبني ممارسات تجارية مستدامة وتحمل المسؤولية البيئية، مما يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6. تعزيز التعاون الدولي: بما أن التحديات البيئية لا تعترف بالحدود الوطنية، يجب تعزيز التعاون بين الدول من خلال تبادل الخبرات والتقنيات، والاتفاق على سياسات بيئية مشتركة تهدف إلى حماية البيئة الأرضية.

7. تشجيع المشاريع المستدامة: يجب دعم المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة، مثل مشاريع إعادة التشجير، الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتوسع في استخدام الطاقة النظيفة.

المراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. السيد المراكبي، (الحماية القانونية للبيئة من التلوث في قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009)، (2010)، ط1، دار النشر: دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الصفحة: 337.
2. أحمد حسن القادري، (القانون والبيئة: الإطار التشريعي لحماية البيئة)، (2018)، ط1، دار النشر: دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، الصفحة: 280.
3. احمد محمد عبد الله، (القانون البيئي في دولة الامارات العربية المتحدة)، (2016)، ط1، دار النشر: دار الفكر الجامعي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الصفحة: 310.
4. أحمد محمود عبد الله، (حماية البيئة من التلوث في التشريعات العربية: مقارنة بين الدول)، (2020)، ط3، دار النشر: دار المعارف، مصر، القاهرة، الصفحة: 400.
5. أحمد محمود علي، (حماية البيئة في التشريعات الوطنية)، (2020)، ط2، دار النشر: دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، الصفحة: 135 – 150.
6. أحمد يوسف الخطيب، (التحديات البيئية العالمية والاتفاقيات الدولية)، (2018)، ط1، دار النشر: دار العلوم، مصر، القاهرة، الصفحة: 75 – 95.
7. جاسم بن عبد الله السيف، (اتفاقيات المناخ الدولية: من بروتوكول كيوتو إلى اتفاقية باريس)، (2020)، ط1، دار النشر: دار الكتاب العربي، قطر، الدوحة، الصفحة: 200 – 220.
8. جمال الدين بن خليل، (الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري)، (2017)، ط3، دار النشر: دار المعرفة الجامعية، الجزائر، الجزائر العاصمة، الصفحة: 80 – 95.
9. حسن صالح عبد الله، (الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع المصري)، (2014)، ط1، دار النشر: دار المطبوعات الجامعية، مصر، القاهرة، الصفحة: 280.
10. حسن علي عطية، (القانون البيئي)، (2015)، ط1، دار النشر: دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 320.
11. د. إبراهيم السيد عبد الله، (البيئة والتشريع: من الفهم إلى التطبيق)، (2018)، ط1، دار النشر: دار الوفاء، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 88 – 106.
12. د. احمد محمد عبد الله، (حماية البيئة: الجوانب القانونية والتشريعية)، (2015)، ط1، دار النشر: دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الصفحة: 45 – 60.
13. د. احمد عبد العزيز، (التحديات البيئية والتشريعية في القرن الواحد والعشرين)، (2020)، ط3، دار النشر: دار النشر الجامعي، الأردن، عمان، الصفحة: 120 – 140.

14.د. حسين علي يوسف، (حماية البيئة من منظور قانوني: التحديات والفرص)، (2021)، ط4، دار النشر: دار القلم، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 200 – 225.
15.د. خالد محمود حسن، (قانون البيئة والتحديات المستقبلية)، (2019)، ط2، دار النشر: دار العلوم للنشر، مصر، القاهرة، الصفحة: 112 – 130.
16.د. سعاد عبد الرحمن، (دور القانون البيئي في التنمية المستدامة)، (2020)، ط2، دار النشر: دار الفكر الجامعي، لبنان، بيروت، الصفحة: 65 = 85.
17.د. سامي عبد الله الخطيب، (التحديات القانونية في الحماية البيئية)، (2018)، ط2، دار النشر: دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 120 – 140.
18.د. فاطمة حسين صالح، (حقوق البيئة بين التشريع والتنفيذ)، (2017)، ط1، دار النشر: دار السلام، مصر، القاهرة، الصفحة: 90 – 110.
19.د. فاطمة عبد الله القاسم، (حماية البيئة: السياسات والتحديات القانونية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الفكر العربي، لبنان، بيروت، الصفحة: 50 – 70.
20.د. محمد صالح الزعبي، (قانون البيئة: الإطار القانوني الدولي والمحلي)، (2020)، ط3، دار النشر: دار المطبوعات الجامعية، الأردن، عمان، الصفحة: 32 – 50.
21.د. نادية حسن عبد الله، (التشريعات البيئية: التحديات القانونية والفرص المستقبلية)، (2022)، ط1، دار النشر: دار الكتب الجامعية، مصر، القاهرة، الصفحة: 135 – 158.
22.سارة احمد العابد، (دور التشريعات البيئية في حماية الموارد الطبيعية)، (2019)، ط1، دار النشر: دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 50 – 70.
23.سليم احمد الطيب، (التعاون الدولي في حماية البيئة: الاتفاقيات البيئية بين الدول)، (2019)، ط1، دار النشر: دار المعارف للنشر، السعودية، الرياض، الصفحة: 50 – 70.
24.سارة منصور الفقيه، (دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة: دراسة تحليلية للممارسات العالمية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الجامعة، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 120 – 140.
25.سامي محمود الرفاعي، (إدارة الأزمات البيئية في ضوء القانون الدولي)، (2019)، ط1، دار النشر: دار الجيل للنشر، الأردن، عمان، الصفحة: 310.
26.عبد الله بن صالح الزهراني، (التشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية)، (2020)، ط2، دار النشر: دار النهضة العربية، السعودية، الرياض، الصفحة: 280.
27.عبد الله مصطفى ناصر، (التشريعات البيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة)، (2017)، ط1، دار النشر: دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 340.
28.عادل عبد الهادي، (التنظيم القانوني للبيئة في الاتفاقيات الدولية: تحليل متعمق)، (2019)، ط3، دار النشر: دار الأفق الجديد، لبنان، بيروت، الصفحة: 180 – 200.

29.فاطمة الزهراء عبد العال، (الحماية القانونية للبيئة في التشريعات العربية والدولية)، (2021)، ط3، دار النشر: المركز القومي للبحوث القانونية، مصر، القاهرة، الصفحة: 400.
30.فاطمة سعيد العلوي، (التنمية المستدامة وحماية البيئة من النظرية الى التطبيق)، (2022)، ط2، دار النشر: دار الفجر، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الصفحة: 80 – 100.
31.فوزية علي الزهراني، (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وآثارها القانونية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الفاروق للنشر، السعودية، جدة، الصفحة: 90 – 110.
32.محمد بن سعيد الفلاسي، كتاب بعنوان (قوانين البيئة والتلوث في الامارات)، (2018)، ط1، دار النشر: دار المطبوعات الجامعية، الامارات العربية المتحدة، دبي، الصفحة: 295.
33.محمد عبد الفتاح السيد، (الحماية القانونية للبيئة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية)، (2018)، ط2، دار النشر: دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، الصفحة: 338.
34.محمد عبد القادر الطيب، (التشريعات البيئية وحماية الموارد الطبيعية)، (2020)، ط2، دار النشر: دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، الصفحة: 350.
35.محمد عبد الله القاسم، (الحقوق البيئية والتشريعات الدولية)، (2021)، ط2، دار النشر: دار الثقافة الجامعية، مصر، القاهرة، الصفحة: 100 – 120.
36.محمد فؤاد عبد الله، (التشريعات البيئية الدولية والمحلية)، (2018)، ط1، دار النشر: دار الشروق، الأردن، عمان، الصفحة: 200 – 220.
37.محمود عادل حسن، (حماية التنوع البيولوجي من خلال الاتفاقيات الدولية: دراسة حالة)، (2017)، ط1، دار النشر: دار الفكر للنشر، الأردن، عمان، الصفحة: 55 – 75.
38.يوسف محمود العيسي، (البيئة في الاتفاقيات الدولية: تحليل ومراجعة شاملة)، (2020)، ط3، دار النشر: دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، الصفحة: 150 – 170.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح والبحوث المنشورة

1. مرزوق محمد، بحث منشور، الحماية الدستورية للبيئة في ظل تعديل الدستور الجزائري لسنة 2008، المصدر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
2. القانون البيئي بين التحديات والتطبيق، مقال قانوني، المصدر: موقع SADER and Associates.
3. الحماية الدولية للبيئة في أوقات النزاعات المسلحة، مقال، المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.
4. دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، رسالة، المؤسسة التعليمية: جامعة قالمة، الجزائر.
5. الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، رسالة، المؤسسة التعليمية: جامعة سعيدة، الجزائر.

رابعاً: القوانين

1. قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994.
2. قانون البيئة رقم 82 لسنة 1995.
3. القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة.
4. قانون حماية البيئة رقم 03-10 لسنة 2003.
5. قانون المخلفات رقم 202 لسنة 2022.